أسباب الاختلاف بين الرصيدين:

هناك بعض الاختلافات التي تتسبب في عدم مطابقة رصيد البنك الظاهر في كشف الحساب مع رصيد حـ/ البنك الظاهر في سجلات المنشأة نوجزها في الآتي:

١ - **الشيكات التي لم تصرف بعد:** وهي الشيكات التي قامت المنشأة بتحريرها للمستفيدين وقامت بخصمها في سجلاتها ولم تتأثر بها النقدية الموجودة في البنك. وهذا ملموس في الواقع العملي فقد يتآخر المستفيد من الشيك عن صرفه بسبب الإهمال وعدم الحرص على صرفه أو بسبب تآخر عملية المقاصة التي تتم بين البنوك عندما يقوم المستفيد بتفويض بنكه (مثلاً الفرنسي) بتحصيل قيمة الشيك من بنك المنشأة (الراجحي) لذلك نجد أنه في نهاية الشهر يوجد عدد من الشيكات التي لم تصرف بعد تتسبب في ظهور نقدية أقل في دفاتر المنشأة عن رصيد النقدية في كشف الحساب.

٢ - **الإيداعات التي بالطريق:** وهي النقدية المستلمة التي أضيفت إلى النقدية في سجلات المنشأة ولم يتم إضافتها بعد في النقدية الموجودة في البنك. فعند قيام المنشأة باستلام شيك من أحد العملاء فإنه يتم زيادة النقدية متمثله في حـ/ البنك بقيمة هذا الشيك ويتم إرسآلة إلى البنك ليتم تحصيله. وقد ينتج أن يتآخر تحصيل الشيك أو قد لا يكون رصيد العميل يغطي قيمة هذا الشيك. لذلك نجد أنه في نهاية الشهر يوجد مثل هذه الحالات التي تتسبب في ظهور رصيد البنك في المنشأة أعلى من النقدية لدى البنك.

٣ - **رسوم ومصروفات قام البنك بخصمها:** عادة ما يتم احتساب رسوم للخدمات المصرفية التي يقوم البنك بتحملها مثل تكاليف طباعة كشف الحساب وتكاليف البريد وخلفه. حيث يقوم البنك بخصمها في كشف الحساب مما يتسبب في ظهور النقدية الموجودة في كشف الحساب بأقل من النقدية الموجودة في سجلات المنشأة.

٤ - **إيداعات قام البنك بتحصيلها نيابةً عن المنشأة:** يقوم في بعض الأحيان البنك بتحصيل بعض المبالغ نيابةً عن المنشأة مثل أوراق القبض. وعند تحصيل هذه المبالغ فإن رصيد النقدية الموجودة لدية تتأثر بالزيادة بينما النقدية الموجودة في سجلات المنشأة لا تتأثر إلا